التطور التاريخي للعلاقات الدولية جنوب-جنوب

The historical Evolution Of South-South Relations

ط.د صافى منير [1]، أ.د بقنيش عثمان[2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم ، (الجزائر) ، mounir.saffa@univ-mosta.dz

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم ، (الجزائر) ، bekenniche_o@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2020/10/04 تاريخ القبول:2020/12/27 تاريخ النشر: 2021/11/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تتبع المسيرة التاريخية للعلاقات الدولية جنوب-جنوب بإعتبارها خيارا استرتجيا انتهجته الدول النامية كخطوة أساسية لتعزيز إستقلالها السياسي ،ومن جهة أخرى للخروج من التبعية ،وكذا إقامة نوع من التوازن في علاقتها مع الدول الغربية ،بحيث قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال محوريين تعرضنا في المحور الأول لدور الذي لعبته الهيئات الدولية المتمثل في تنسيق جهودها من أجل تدعيم التعاون بين بلدان الجنوب عبر سلسلة من المؤتمرات واللقاءات الدولية .أما في المحور التاني فقد رأينا وضع هذه الدول في الساحة الدولية ومآلت إليه خصوصا وان هناك بعض الدول تحاول ان تخلق واقع جديد في النظام الدولي. وأخيرا استنتجنا ان العلاقات الدولية بين الدول النامية تمثل محورا استرتجيا وآلية لتعزيز الحوار والتضامن فيما بينها.

كلمات مفتاحية: جنوب-جنوب ;التعاون; الهيئات الدولية ;المؤتمرات الدولية

Abstract:

The aim of this research paper is to track the historical development of the international relationships of the south-south

projectadopted by the developing countries tostrengthen their politicsand to become free from subordination, therefore, creating a balance in its relationships to western countries. This study is divided into twoparts. In the first part, the researcher stressed the role of international bodies that coordinate together to promote cooperation between southern countries through international meetings. Then, in the second part, we assessed the situation of these countries within the international arena and its future status especially that some countries tend to create a new reality in the international system. Eventually, we concluded that international relations between developing countries represent a strategic axis to enhance dialogue and cooperation between them.

Keywords: South–South, Cooperation, International conferences, international organization

1- المؤلف المرسل: صافى منير ، الإيميل: mounir.saffa@univ-mosta.dz

مقدمة :

إن التجمع جنوب-جنوب هو مفهوم سياسي في المقام الأول، له توجه عالمي ودولي يجمع بين دول العالم النامية.وقد ظهر هذا التوجه بعد الحرب العالمية الثانية،يهدف أساسا إلى تقوية هذه الدول وإعطاءها نوع من الاستقلالية كما أن فكرتي الذات والاستقلال لهما قيمة كبيرة لدى هذه الدول ،وكذا الإبتعاد عن المفاهيم الاستعمارية في مرحلة من المراحل كانت آوربا والدول الغربية تسيطر على معظم دول العالم الثالث، وبالتالي ظهرت هذه الأخيرة أمام العالم بأفكار سياسية مختلفة استطاعت من خلالها توحيد مواقفها خاصة أنها أصبحت تمتلك قدرة تصويتية سواءا في الأمم المتحدة،أو قدرة إنسانية لإثبات ذاتها و التحدث أمام التجمعات والمحافل الدولية ، وفي حقيقة الأمر كان هذا هدفا رئيسيا واستراتجيا لتكتل جنوب-جنوب، فهو يعبر بالدرجة الأولى عن فكر وتوجه سياسي يسعى إلى إخراج هذه الدول من مأزق التبعية التي تعد من القضايا التي

أخدت فترة طويلة في العلوم السياسية مفادها أن دول العالم الثالث ليس لها من مفردات أمرها شيء. وأنها تطبق فقط ما تمليه عليها السياسات الإستعمارية، وعليه فإن التجمع بين دول النامية والإندماج فيما بينها يمثل سعي ومسار جديد في العلاقات الدولية. إلا أن هذا المسعى لم ترحب به الدول العظمى في بداية الأمر فلقد لقي معارضة ولم يحظى بالقبول، وأن تجسيده على أرض الواقع لم يأتي دفعة واحدة ،بل مرعبرسلسلة من اللقاءات والأحداث التاريخية العديدة، كما أدركت دول الجنوب أهمية إلإنطواء تحت مضلات وكيانات اقتصادية تصاعدت وثيرة التفاعل بينها ساهمت بشكل كبيرفي تدعيم التعاون الإقتصادي و التجاري للدول النامية. والذي بدوره عزز الإستقلال السياسي والإقتصادي لهذه الدول، وبناءا لما سبق ذكره تتبع مسيرة التعاون بين بلدان الجنوب ونستعرض أهم الوقائع التاريخية التي ساهمت في بلورته على الساحة الدولية .

أهمية البحث : يمثل مشروع التعاون جنوب – جنوب طرح جديد متعدد الابعاد (انسانية ،سياسية،اقتصادية) في العلاقات الدولية ، تبنته الدول النامية من اجل حماية حقوقها وخدمة مصالحها المختلفة، و الذي بدأت تظهر نتائجه من خلال احداث تغيير في هيكلة النظام الاقتصادي العالمي و بنيته التحتية.

أهداف البحث :

1-التعرف على مفهوم التعاون جنوب-جنوب

2-إبراز دور الهيئات الدولية في دعم العلاقات جنوب-جنوب

3-التعرف على المؤتمرات المجسدة لتعاون جنوب-جنوب.

4-إبراز البعد الإقتصادي للعلاقات بين الدول النامية .

المنهج المعتمد: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مسيرة التعاون و مختلف مراحلها، إلى جانب استعمال المنهج الإحصائي لإظهار الاستدلالات العلمية من خلال عرض بعض الإحصائيات تتعلق بحجم المبادلات بين الدول النامية في إطار التكتلات الاقتصادية ، كذلك لقد استخدمنا المنهج التاريخي لإعادة سرد الوقائع و الأحداث السابقة.

محاور البحث:

- نشأة الركائز الداعمة للعلاقات الدولية جنوب-جنوب
- الأبعاد السياسية والإقتصادية للتعاون جنوب-جنوب

1. نشأة الركائز الداعمة للعلاقات الدولية جنوب-جنوب:

إن فكرة التعاون بين بلدان الجنوب على شكلها الحالي تمت بلورتها عبر مراحل تاريخية،كردة فعل على الأوضاع السائدة آنذاك بحيث تميزت العلاقات بين دول الشمال و الجنوب بعدم تكافؤ و التوازن ،مما جعل هذه الأخيرة ترفضها و تطالب بإعادة النظرفي التعاون الدولي مقترحة التعاون جنوب-جنوب. ومن ثمة التوجه نحو مرحلة جديدة.

1. 1 المؤتمرات العالمية الداعمة للعلاقات الدولية جنوب-جنوب:

تاريخيا هناك ثلاث أحداث محورية يمكن إعتبارها كمرجعية لبداية لجوء دول الجنوب إلى انتهاج العمل الدبلوماسي الجماعي لبحث قضايا تتعلق بمصالحها السياسية مما أعطها وزنا في الساحة الدولية .

1.1.1 انعقاد مؤتمر "باندونغ"

يعتبر مؤتمر باندونغ الإطار المؤسس الذي وضع المبادئ الرئيسية للتعاون فيما بين دول النامية، وحدد أهداف وأولويات هذا المسعى على المستوى الدولي. ويمثل مؤتمر باندونغ أعلى درجة من التحرك الأفرو-أسيوي، المبني على تنوع الأمم الأسوية والإفريقية، والذي نشأ منذ سنوات القرن 20 ومنذ سنة 1940، أين بدأت تتشكل التجارب الرسمية للتضامن الإفريقي الأسيوي، أصبح الهدف الرئيسي للتحرك الأفرو-الأسيوي هو تسريع سيرورة التحرر من الاستعمار والحصول على استقلال الدول المستعمرة . ومنذ تلك الأوقات، والدول السائرة في طريق النمو تحاول أن تحسن من تنظيمها وتقدم تشخيص للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الجانب التبعية التي كانت تعاني منها، كما ان مؤتمر باندونغ يعد نقطة الانطلاق لتقوية التمثيل من الدول التي كانت ترغب في الحصول على استقلالها وممارسة سيادتها على أقاليمها[1]. انعقد خلال الفترة

الممتدة من 18 إلى 24 أفريل 1955 ب "باندونغ" بأندونيسيا، واجتمع فيه لأول مرة ممثلو 29 دولة افريقية وآسيوية، من بينهم جمال عبد الناصر (مصر)، نيهرو (الهند)، سوكارنو (اندونيسيا) ، وسجل دخول دول العالم النامية إلى الساحة الدولية، والتي اختارت عدم الانحياز ، لأنها لاتريد التعاون مع أي المعسكرين، وشكلت هذه الدول المتحررة من الاستعمار معسكرا ثالثا. وقد كان القادة الآسيويون والأفارقة بعيدين من أن يكونوا متوافقين فيما بينهم حيث كانت تياراتهم السياسية و الإيديولوجية، ونظرتهم لمستقبل المجتمع وإعادة البناء وعلاقتهم مع الغرب موضع اختلاف فيما بينهم ،وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك مشروع يقارب بينهم ويعطي معنى لاجتماعاتهم، وهو المعركة من أجل الحصول على تعزيز الإستقلال السياسي. ولقد حقق هذا المؤتمر نجاجا في غاية الأهمية وخرج بما عرف بالمبادئ العشر لمؤتمر باندونغ[2]

1-إحترام حقوق الإنسان الأساسية طبقا لأهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة ;

2-احترام السيادة الإقليمية وسلامة أراضي جميع الدول;

3-الإعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس والمساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أوصغيرة;

4عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى;

5-احترم حق كل دولة في الدفاع عن نفسها بشكل فردي او جماعي وفقا ميثاق هيئة الأمم المتحدة;

6-أ)رفض اللجوء لأي ترتيبات دفاع جماعية موجهة لخدمة مصالح قوى عظمى مهما كانت;

ب)رفض ممارسة اي ضغوطات من دول قوى عظمى على دول أخرى;

7-الإمتناع عن ممارسة أي أعمال عنف او أي تهديد بالعدوان أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأي بلد;

8-تسوية جميع النزاعات بالطرق السلمية (كالتفاوض،والمصالحة أو التحكيم أو التسوية أمام المحاكم وكذلك الوسائل السلمية التي تختاره الدول المعنية وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة;
9-تشجيع المصالح المتبادلة والتعاون;
10-احترام العدالة والإلتزامات الدولية;

2.1.1انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

انعقد هذا المؤتمر في مارس سنة1964 بمدينة جنيف لبحث مشكلات التنمية التي تواجه الدول النامية،وشاركت فيه120 دولة وإن نشاة هذا الجهاز تسجل منعطفا في الحوار بين دول الشمال والجنوب بإعتباره اول اكبر جهاز للأمم المتحدة يتمتع بموارد إنسانية ومالية جد مهمة،استطاعت الدول النامية ان تفرضه من منطلق إدراكها لوزنها في الإقتصاد والسياسة العالميين خصوصا بعد انضمام حوالي خمسين دولة إفريقية لهيئة الأمم المتحدة[3]،ومن ناحية أخرى فإن الدافع لتأسيس هذا الجهاز هو القرار الذي تبنته الجمعية العامة عام 1961 المعنون با"التجارة الدولية أداة للتنمية"والذي مهد لماسمي ب"عشرية التنمية"حيث لأول مرة تعترف هيئة الأمم المتحدة وتقربأن التجارة تستمد شرعيتها من كونها تساهم في التنمية[4]،وبالتالي أصبح المؤتمر منبرا تعبر فيه الدول السائرة في طريق النمو على مدى دورات انعقاده المتتالية عن مطالبها من بينها ضرورة وجود آلية دولية لتقديم القروض الدولية المتخصصة لمشروعات التنمية،بالإضافة إلى تسوية ديونها الخارجية والعمل على تمكينها من زيادة سيطرتها على مواردها الطبيعية الخاصة، ولقد انتهى المؤتمر بالتأكيد على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول،ومبدأ عدم التميز بين النظم الإقتصادية في المعاملات التجارية ،وأكد على أن المساواة في التبادل التجاري بين غير المتساويين فيه ظلم لدول النامية، كما طالب المؤتمر بمنح الدول النامية معاملة تفضيلية أو مزايا معينة دون اشتراط المعاملة بالمثل،وان تنمية البلدان المتخلفة ممؤولية تضامنية على عاتق المجتمع الدولي كله .مع ضرورة تدعيم

الصناعة الوطنية لهذه الدول عن طريق تسهيل نقل التكنولوجيا وتمكين الدول النامية من حماية صناعتها الوطنية[5].

3.1.1حملة إقامة نظام إقتصادي دولي جديد :

اتضح للدول النامية أن حل المشاكل الخطيرة التي تعاني منها تكمن في تغيير هيكل العلاقات الدولية الاقتصادية، لان النظام الاقتصادي العالمي القائم هو وليد علاقات قوة[6] ولابد من الثورة عليه وضرورة إحلال محله قواعد تكون أكثر عدالة بحيث تضيق الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والعالم النامي، فطالبت دول الجنوب بوجوب اشتراك دول العالم كافة في صياغة القانون الدولي، لأنهم يعتبرون شؤون العالم من اختصاصهم بقدر ما هي من اختصاص الدول الكبرى، فلا بد لهم من كلمة في كل ما يجري بهذا الصدد، وقد إرتأت الدول النامية آنداك أن الأمم المتحدة هي الإطار الأمثل لعقد صفقة قانونية جديدة من جهة، وتقوية سلطاتها الاقتصادية من جهة اخرى المتمثلة في (المجلس الاقتصادي الاجتماعي) بينما تفضل دول الشمال تقوية سلطات (البنك الدولي)[7] وقد جاء تفضيل تلك الدول لقرارات المنظمات الدولية كأداة لتطوير التدريجي للقانون الدولي، في ضوء نظرتها إلى تلك المنظمات الدولية التي يمكن من خلال قراراتها إنشاء قواعد قانونية أكثر ملائمة لها، بل إن أكثر ما عزز ثقة دول الجنوب في المنظمات الدولية خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجموعة القرارات التاريخية التي أرست دعائم السيادة الاقتصادية لهذه الدول خاصة القرارين 523 الصادر بتاريخ 1952/01/12، والقرار 626 الصادر بتاريخ 1952/12/12 إذ شكلا سابقة في تاريخ المنظمة الدولية في فترة مبكرة بالنسبة لنهوض دول العالم النامي، وما جاء في القرار الثاني، أن الجمعية العامة تؤكد على حق الشعوب في استعمال واستغلال ثرواتها ومصادرها الطبيعية، وان هذا الحق مرتبط بسيادتها ومتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة[8]، ولقد كثفت البلدان النامية النضال مرة أخرى على المستوى القانوني والمؤسساتي الدوليين من أجل افتكاك استقلالها الاقتصادي

خاصة بعد انضمام عدد هائل من دول العالم النامية بعد سنوات الستينيات، وبعد حصولها على استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة، واستصدار قرارات ذات أهمية بالغة متضمنة استرجاع ثرواتها الطبيعية بعد أن كانت قد حثت الدول على استرجاع حقها في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية في المادة 01 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[9] وأكدت أيضا هذا الحق في القرار رقم 2625 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 المذكور سابقا المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتضمن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، كما أن دول العالم النامي قد وسعت من مفهومها لحقوق التضامن وأدرجت مبادئ جديدة في التعاون الدولي الذي تضمنه قرار 3201 المؤرخ في 01 ماي 1974 الخاص بإنشاء "نظام اقتصادي دولي جديد " وكانت هذه الدول قد وضعت اللبنة الأولى في مؤتمر الجزائر 1973 وبالتالي فان هذا النظام بدأ يأخذ كل معانيه وظهر كرهان أساسي ليس فقط فيما يتعلق بعلاقات شمال/جنوب وإنما فيما يتعلق أيضا في مصير الإنسانية في مجموعها.

1.2. دور الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب-جنوب:

ولقد أخذت المنظمات الدولية على عاتقها توثيق العلاقات والروابط ين دول الجنوب و تنميتها و الجدير بالذكر أن هذه المنظمات تتمتع بالشخصية القانونية تم إنشاؤها من طرف الدول كوسيلة قانونية من أجل تدعيم التعاون فيما بينها ،و التي عبرت عن تضامن مواقف هذه الدول بحيث استطاعت أن تنقل مطالبهم من المستويات المحلية و الوطنية الى المستوى العالمي من خلال عدة اللقاءات اتخذت من التعاون بين بلدان النامية مطلبا أساسيا من مطالبها.

1.2. 1. دور حركة عدم الانحيازفي دعم التعاون جنوب-جنوب:

تأسست الحركة من 29 دولة ، على إثر مبادرة من رئيس اليوغوسلافي "تيتو" و الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" وانعقد المؤتمر ببلغراد من 01 إلى 06 سبتمبر1961و حضره ممثلو 25 دولة تم توالي عقد المؤتمرات ، حتى المؤتمر الأخير بطهران في أوت 2012 ، و وصل عدد الأعضاء في

الحركة عام 2011 إلى 118 دولة ، و فريق رقابة تكون من 18 دولة و 10 منظمات[10] ، و كان مؤسسي حركة عدم الانحياز قد فظلوا إعلانها كحركة و ليس كمنظمة تفاديا لما تنطوي على هذه الأخيرة من أثار بيروقراطية و لاشك أن حركة عدم الانحياز رغم كونها بالأصل حركة ذات طابع و أهداف سياسية إلا أنها سعت أن تكون رابطة حية فيما بين دول الجنوب تعمل دائما على إيجاد بيئة دولية ،إن لم تكن تساعد فعلى الأقل لا تعيق التحرر الاقتصادي و التنمية للبلدان النامية ، و قد اعتبرت الحركة أن المؤسسات الاقتصادية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية ، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي - الجات (GAAT)فقد أخفقت في تحقيق وعدها بتنمية الجنوب من خلال تقويتها للعلاقات أحادية الجانب التي تربط الجنوب بالشمال[11] و في أوت 1973 تبني اجتماع جورجتان الوزاري للحركة برنامج عمل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول أعضاء الحركة ، الذي شجع التجمعات الإقليمية بين تلك الدول ،كما دعا لإنشاء ترتيبات انمائية لدعم التجارة بين هذه البلدان و قام بتغطية قطاعات التسويق و النقل و المواصلات في إطار تعرضه للمشروعات المشتركة فيما بين تلك البلدان[12]، و برزت الرسالة السياسية الصادرة من هذا الاجتماع في مطالبة الدول الأعضاء الحركة بعدم الدخول في أي اتفاقيات مع الدول المتقدمة تضر بتجارة تلك الدول مع دول نامية أخري ، التي قد تؤدي إلى إحلال وردات من دول الجنوب بسلع مماثلة من دول الشمال و يمكن القول بشكل عام أن التعاون بين دول الجنوب شكل بالنسبة لحركة عدم الانحياز ضمانة للاستقلال السياسي ، و دليلا على وعي متقدم و استعداد فعلي من جانب الدول النامية لتبادل المنافع فيما بينها بالإضافة إلى عدم إعفاءه الدول الرأسمالية من مسؤوليتها تجاه تنمية دول الجنوب و أدركت الحركة الانعكاسات السلبية للوضع الاقتصادي العالمي على التعاون فيما بين دول الجنوب ، و في نهاية المطاف بحلول قمة عدم الانحياز التاسعة عام 1989 كان قد وضع في اعتبار الحركة

تدعيم الروابط فيما بين دول الجنوب كعنصر تقوية لمواقف الجنوب في عملية التفاوض.

2.1.2 دور مجموعة لـ 77 في دعم التعاون جنوب-جنوب:

تأسست مجموعة لـ77 بتاريخ 15 يونيو 1964 بواسطة 77 دولة نامية الموقعة على البيان المشترك لميثاق لـ 77 دولة الصادر في نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في جنيف بتاريخ 15 يونيو 1964 كما يعتبر الاجتماع الوزاري الأول و الذي انعقد بالجزائر بمثابة هيكل مؤسساتي تطور تدريجيا إلى أن أدى إلى إنشاء مواثيق المجموعة في روما و باريس و نيروبي و بالرغم من أن عضوية المجموعة لـ 77 ازدادت إلى 132 بلد إلى أن يعرف بمجموعة لـ77 لأهمية التاريخية لهذا الاسم[13] . تجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميز قيام الكيان التنظيمي لحركة عدم الانحياز هو انبثاق (مجموعة لـ77) و التي تمثل الصيغة الأولى لموقف دول العالم النامية و التي عملت على إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تجسدت بشكلها الأكثر احتمالا في البرنامج الخاص بوضع نظام اقتصادي عالمي جديد ، كما بدأت مجموعة لـ 77 عام 1977 بتبني برنامج" مكسيكو سيتي "ليكون دليلا للتعاون بين دول الجنوب ، وهو البرنامج الذي طالب المجتمع الدولي بدعم خطط لهذا التعاون قررتها مجموعة لـ 77 بمفردها و ركز هذا البرنامج بشكل خاص على النظام الشامل للأفضليات التجارية، و لقد دعا أيضا برنامج عمل كراكاس الدول النامية لتوسيع التجارة فيما بينها و حثها على تبني إجراءات وطنية و إقليمية لهذا الغرض و في عام 1981 قررت مجموعة لـ77 على المستوى السياسي أن تقتصر المشاركة في مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية على الدول الأعضاء في المجموعة[14].

2. الأبعاد السياسية والإقتصادية للتعاون جنوب-جنوب:

لم تقتصرفكرة التعاون جنوب-جنوب على إحداث نقلة نوعية في السياسات الخارجية للدول النامية ووفوقها في على شكل تكتل موحد.بل

تجاوزت المجال السياسي وذلك بإعطاء بعدا إقتصاديا لعلاقاتها من خلال انضمامها إلى تكملات جهوية اوفوق جهوية فيا بينها أثبتت نجاحها وديناميكيتها في البيئة الإقتصادية.

1.2. ماهية التعاون جنوب –جنوب وخصائصه:

تبنت الدول النامية استراتجية للتعاون فيما بينها وفقا لنموذج التعاون (جنوب-جنوب) والذي يشيرإلى مختلف وسائل التعاون فيما بينها والذي بدأ يأخد مكانته.

1.1.2. مفهوم التعاون جنوب-جنوب:

بالرغم من تزايد أهمية أسلوب التعاون جنوب-جنوب في الاقتصاد العالمي بشكل كبير واعتباره عنصرا جديدا في مصطلحات الاقتصاديات الدولية الحديثة وعلى الرغم من تسجيله لمسيرة تاريخية طويلة في مجالات عديدة من التعاون، إلا أنه ليس هناك تعريف دولي متفق عليه حوله فلقد أوردت الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي لعام 2009 الأساس المنطقي للتعاون فيما يخص دول الجنوب والمبادئ التي يقوم عليها والجهات الفاعلة الرئيسة فيه على النحو التالي " إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب مستمد من الخبرات المشتركة والمشاريع المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة و إلى التضامن فيما بينها، ويسترشد في جملة أمور بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط، وينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية،بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن[15]، ويشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجا يتسم بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تسهم في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتجيات و خطط التنمية الوطنية"، كما عرفه القرار رقم 222/64 (2010) للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن التعاون جنوب-جنوب هو عملية

يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية أو المشتركة في مجال التنمية القدرة الوطنية عن طريق تبادل المعارف والموارد والدراية التقنية ومن خلال اتخاد إجراءات جماعية إقليمية و أقاليمية ، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني و الأوساط الأكاديمية. واستمر التعاون جنوب-جنوب كفضاء سياسي أكثر منه واقع اقتصادي حتى نهاية القرن العشرين ، حيث بدأت تبرز بعض الأقطاب الاقتصادية في مختلف مناطق وقارات العالم[16]، مما أعطى له دفعة جديدة تميزت بلعب هذه الاقتصاديات لدور فعال على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة فيها بشكل أكبر من السابق وهذا ما عززته العديد من المؤتمرات الدولية.

2.1.2.- خصائص التعاون جنوب-جنوب:

يتميز التعاون جنوب-جنوب بالعديد من الخصائص التي تضعه في موقع مختلف عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة للدول النامية ،وتنتج هذه الخصائص من طبيعة وهيكل الإقتصاديات النامية، إضافة إلى نوعية وقيمة الأهداف الموضوعية من أجل تحقيقها ونتيجة لذلك فإن التعاون جنوب-جنوب يمثل مسعى مشترك لدول الجنوب،مؤسس على أهداف تخدم التنمية،ويعتمد على الشراكة ،التضامن،الإستقلال الجماعي.

ويمكن الإشارة إلى خصوصية العلاقات الإقتصادية جنوب جنوب من خلال النقاط التالية[17]:

- يهدف التعاون جنوب-جنوب إلى تحقيق التضامن والإستقلال الإقتصادي للدول النامية وهذا بتعزيز الإعتماد على النفس بالإرتكاز على صياغة الأهداف المشتركة بين دول الجنوب في خدمة هذا المسعى
- يتم إعداد برامج وخطط التعاون المستقبلي جنوب-جنوب من طرف دول الجنوب بذاتها.
- التعاون جنوب-جنوب لايمثل بديلا عن التعاون شمال-جنوب.

- لايقاس أداء التعاون جنوب-جنوب بتراجع أهمية العلاقات شمال-جنوب بالنسبة للدول النامية مقارنة مع علاقاتها مع دول الجنوب الأخرى.
- يتم قياس أداء وتطور وفعالية اسلوب التعاون-بين دول الجنوب بمعايير مختلفة عن تلك المستعملة في قياس أداء العلاقات شمال-جنوب.
- التعاون جنوب-جنوب هو أجندة تنموية تعتمد على شروط وأهداف تحمل خصوصية المفهوم التاريخي والسياسي للدول النامية وحاجياتهاو امالها ويستحق التعاون جنوب- جنوب انفصالها والترويج لآستقلالها.
- ينعكس التعاون جنوب-جنوب من خلال مختلف أوجه تقوية العلاقات الإقتصادية بين الدول النامية مثل التعاون والتكامل التنائي،الإقليمي والتعاون المتعدد الأطراف.

2.2. آثار التجمعات الدول النامية على هيكل العلاقات الدولية :

حاليا لا يمكن لأي متتبع للشؤون والعلاقات الدولية أن ينكر صعود وتعاظم مكانة إقتصاديات صاعدة وناشئة تنتمي إلى الجنوب ، والذي يبدو انها أعادت تحديد بشكل أساسي النظام الدولي الحالي ،وهذه الدينمياكية في العلاقات بين دول الجنوب تقع قبل كل شئ في سياق القوة الإقتصادية المتنامية للبلدان العالم النامية والتي ارتبطت تدريجيا بصعود القوى السياسية المنتمية للجنوب .

1.2.2. تشكل التجمعات الإقتصادية بين دول الجنوب:

على عكس السنوات السابقة فإن آواخر التسعنيات ومطلع الألفية الثالثة شهد تغيرات ذات أهمية كبرى برزت على إثرها دول مثل الصين ،الهند والبرازيل ارتقت إلى درجة عالية في مجال التصنيع والخدمات والزراعة ،كما أنها تتمتع بمازايا عديدة من معدات وإنشاءات ذات إنتاجية عالية ،أيدي عمل رخيصة ،حيوية الإقتصاديات الشابة وجديدية الإنطلاق علميا وتكنولوجيا والبروزعلى هذا النحو المنفرد لم يكتفي بتغيير هيكل اقتصاديات هذه الدول ،بل كان له أيضا آثار تحفيزية على طبيعة العلاقات جنوب-جنوب وإعادة إحياء

التعاون الدبلوماسي لكن على خلاف ماكان معمولا به في عقد الستنيات والسبعنيلت أين يتم تشكيل تحالفات أكثر استهدفا ونشاطا سواء على شكل منفصل ،أو عن طريق دمجها فيما بينها وذلك من أجل التخلص و الحد من الحجم المعهود في إطار المجموعة ل77 بحيث كان يصعب التنسيق بين 130 عضوا[18] ،وفي هذا السياق نشأت مبادرة منتدى حوارإبسا (IBSA)وهي مختصر للحروف الأولى باللغة الإنجليزية المكونة للأسماء دول (الهند،البرازيل ،وجنوب إفريقيا) وتدعى أيضا بمجموعة ل(3) تضافرت جهودها من أجل ان تكون قادرة على تعديل بعض القواعد والتوجهات الصارمة التي قامت بصياغتها وفرضها القوى المهيمنة على النطاق الدولي ، وتهدف أيضا إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الإقتصاديات الناشئة ، اضف إلى ذلك رغبتها في تنمية علاقات تجارية فيما بينها ،[19]وذلك بدعم من الحكومات المعنية وفي أعقاب ذلك تم عقد مؤتمر القمة الكبرى بين آمريكا الجنوبية والعالم العربي في (البرازيل 2005 والدوحة 2009) إلى جانب مؤتمر القمة بين آمريكا الجنوبية وإفريقيا في (أبوجا 2006- وفينزويل 2009) بحيث تم الطرق إلى الموضوعات تمس المصالح المشتركة في العديد من القضايا (الطاقة، الدعم القطاع الزراعة ،براءات الإختراع حول الأدوية الجنيسة ،إنشاء جامعات في الجنوب ، وتوسيع بنك الجنوب بإفريقيا) بالإضافة إلى تنظيم منتدى التعاون (الصين –إفريقيا) (FOCAC)ومنتدى التعاون الهند ،البرازيل، إفريقيا ومنتدى الصين ،آمريكا اللاتنية[20]. كما تشترك مجموعة ل(3) إلى جانب الصين وروسيا في ثكتل البريكس و BRICS الذي يعمل على تشحيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي وصولاإلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية له قوته وتأتيره في الحانب السياسي.

2.2.2.تطور حصة الجنوب في التجارة الدولية:

تشير الإحصائيات على تصاعد وثيرة التعاون بين دول الجنوب ،والتي تساهم بشكل واضح في رسم "الجغرافيا التجارية الجديدة" فمن 1990 إلى2008 تضاعفت التبادلات التجارية العالمية أربع مرات بينما حقق التبادل التجاري بين دول الجنوب ارتفاع يزيد عن عشر مرات فحجم صادرات لدول الجنوب عام2005 يفوق 3 مرات حجم صادراتها لعام 1995 والذي قدرب4.5 بليون دولار أي 37% من الصادرات العالمية ليصل إلى 5.2 بليون دولار عام 2007 [21] إلى جانب أرقام أخرى تدل على التطور الكبير الذي حققتة الصادرات السلعية بين دول النامية في قيمتها وهيكلها والتي قدرت ب57.2 % عام 2012وهذا مقابل انخفاض في نسبة الصادرات السلعية للدول النامية الموجهة نحو الدول المتقدمة من 56.5% عام1995 إلى 40.7% لعام 2012،[22] أمافي سنة 2014 فقد بلغت تجارة السلع بين دول الجنوب حوالي 55000 مليار دولار وبالتالي فإن نسبة مساهمة الدول النامية في مكونات التجارة العالمية بصورة ملحوظة خلال عشرين سنة الماضية[23] .

3.2.2.تزايد حجم الإستثمارات بين الدول الجنوب :

فقد بلغت تدفقات الإستثمار الوافدة من الدول المتقدمة إلى دول الجنوب ذروتها سنة 2013 بحيت قدرت ب759 مليارد‌ولار وهو مايمثل 52 % من التدفقات العالمية ويضع البدان النامية إلى جانب الصين من المناطق الأولى في استقطاب الإستثمار الأجنبي وبالتالي شكلت الدول النامية في عام 2013 مصدرلإستثمارات العالمية بعدما كانت تمثل 13 % في عام 2007 وهو ما يظهر اتجاها تصاعديا سريعا في التدفقات من البدان المتقدمة،ويدفع البنك الدولي إلى تقدير مساهمة هذه الدول قد تتجاوز سقف 50% ابتدءا من سنة 2030 وبالرغم من أن أغلبية الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لدول الجنوب هي من أصل الدول الغربية المتقدمة فإن هذا لم يمنع دول الجنوب ان تستمر في الجنوب ودلك نظرا للمزايا التي توفرها هذه الأخيرة ، حيث أصبحت الشركات الإنتاجية والخدمية التي تنتمي للدول النامية نتنافس شركات الدول

المتقدمة في الطفر بعفود استثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ولم يعد يقتصر الأمر على دولة الصين كمستثمر رئيسي نحو الخارج فإن الهند اضحت قطبا عالميا رئسيا في صناعة البرمجيات وخدمات الإتصالات السلكية وللاسكلية ولاسيما شركة المتعددة الجنسيات (tata)[24] التي تعد ثاني مستثمر في جنوب الصحراء إفريقيا الكبرى إضافة إلى العديد من المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيلت (اندونسية،برزيلية ،شيلية ،ماليزية وهندية) ومن ناحية اخرى فقد بلغ حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية تجاه دول نامية اخرى من 1700 مليار دولار في سنة 2009 ليصل سنة 2013 مايقارب2900 مليار دولار [25]

الخاتمة:

إن فكرة التعاون جنوب-جنوب فكرة إنسانية فائقة الجودة، وهي من أهم الانجازات التي حققتها دول العالم النامية مند حصولها على استقلالها السياسي بحيث عبرت من خلالها عن رغبتها في تضامنها و توحيد مواقفها اتجاه القضايا العالمية و تطوير أهمية التعاون فيما بينها ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية على قواعد متساوية، بحيث هناك اجماع واعتراف بالمنافع التي تحققت عن طريق وضع برامج وخطط التعاون تم إعدادها كوسيلة للتقارب والتكامل بين دول مثل االبرازيل،الهند و جنوب إفريقيا ،والصين وماليزيا ،واندونسيا وغيرها من الإقتصاديات الناشئة بعدما كان بعضها يعيش تحت رحمة القروض والمساعدات المالية، جعلها توصف بالنمودج الحقيقي للتحدي الاقتصادي ،والذي يتزامن مع تراجع مكانة الدول المتقدمة في الإقتصاد العالمي. فالمأمول هو استغلال الفرص وتكثيف التعاون المشترك مع التركيزعلى إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات المالية وهيئات التنمية العالمية أمر في غاية الأهمية للتخلص من الإملاءات المشروطة التي تلغي المبادرات الداتية والأولويات الوطنية والإقليمية والأخد بعين الإعتبار المصالح والحقوق الرئيسية للدول النامية.ومن جهة أخرى لضمان استمرارية علاقات التعاون بيتها

يستوجب على هذه الدول وضع حد للخلافات والنزاعات الثنائية وتسويتها بطرق السلمية والحوار البناء ،كما تجدر الإشارة إلى أن تصاعد وثيرة التبادلات جنوب-جنوب لاتعني نهاية رهانات شمال-جنوب والتي تشكل تحديات مصيربة(كالبيئة والتنمية ،والتدخل الإنساني) وعليه يتعيين عليها تبني ما يعرف بالتعاون الثلاثي (جنوب-جنوب) (جنوب-شمال) الذي يقوم على التعاون بين دولتين من الجنوب وتدعيمه تقنيا وتكنولوجيا من طرف الشركاء من دول الشمال و المنظمات الدولية المتخصصة و الذي يستند على مبادئ وثيقة نايروبي.

التهميش والاحالات:

[1] Abderrahmane REMILI, Tiers-monde et Emergence d'un nouvel ordre économique international, office des publications universitaires, Alger, p.p. 12-14 .

[2] Phillippe braillard-mohammad-Reza Djillali, tiers-monde et relations internationales,Paris Masson 1984,p.75-76

[3] محمد عبد الستار كامل النصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأقولى،2001.ص.36.

[4] Samir AMIN et alii, Afrique Exculusion programmée ou renaissance Maisonneuve Larose, 2005, p.16

[5] محمد عبد الستار كامل النصار، المرجع السابق، ص 40.

[6] عبد القادر رزيق المخادمي، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 21.

[7] Samir AMIN et alii,op.cit.p.19.

[8]عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 190.

[9] محمد السعادي، حقوق الإنسان، دار ريحانة للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، 2002، ص 45.

[10] فوزي الأخناوى، دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، 2000، ص 188.

[11] Abderrahmane Remli, Tiers monde et emergence d'un nouvel ordre ecomique international,office des publications ,Alger, p16.

[12] Abderrahmane REMILI, op.cit, p21.

[13] موقع المجموعة http://www.g.77.org.77 تاريخ الإطلاع 2020/06/10.

[14] اسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص76.

[15] وثيقة نيروبي، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، 2009، ص4.

[16] Rapport OCEDE/PNUD, Vers une coopération pour un développement plus efficace, OCDE, France, 2014, p16.

[17] GUIRA Amor, BENAMIER Djamel Eddine, la coopération Sud-Sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie - Afrique, la revue d'enseignant chercheur des etudes juridiques, vol 05, N° 1, 2020. p53.

[18] Maurice DEMERS, patrick DRAME, op.cit. p.142

[19]. Francois polet, retour d'une perspective sud-sud, contexte, stratégie, portée, www.alterinfo.org.revue, alternative sud.

[20] Maurice DEMERS, patrick DRAME, op.cit. p.144

[21] Ibid

[22] يعقوبي محمد ، زيدان محمد،التعاون الاقتصادي جنوب –جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب و اتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ص 17

[23] GUIRA Amor, BENAMIER Djamel Eddine,op.cit.p.57

[24] بوسفات علي، بلمقدم مصطفى ،قراءات في التجربة الهندية الرائدة في صناعات البرمجيات، مجلة الإقتصاد، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسير المركز الجامعي، العدد 04،2008، ص26.

[25] GUIRA Amor, BENAMIER Djamel Eddine,op.cit.p.57

قائمة المراجع:

- **المؤلفات**:
- يوسف دودين احمد ، يوسف كافي مصطفى ،(2019)،التكتلات الإقتصادية الدولية، عمان،شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- العربي اسماعيل ،(1979)،التعاون الإقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية.
- المخادمي عبد القادر رزيق ،(2004) ، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات إقتصادية عادلة ،دار الفجر للنشر والتوزيع.
- أبو حرب عثمان ،(2011)،الإقتصاد الدولي،دارأسامة للنشروالتوزيع.
- الاخناوى فوزي ،(2000)،دول الجنوب وأزمة الإقتصاد الدولي،دارالثقافة الجديدة.
- السعادي محمد ،(2002)،حقوق الإنسان،دار ريحانة للنشر والتوزيع.
- كامل الناصر محمد عبد الستار ،(2011)،دور الفانون الدولي العام في النظام الإقتصادي العالمي الجديد،مكتبة الوفاء القاتونية.

- **المقالات**:

- علي بوسفات ، مصطفى بلمقدم ،(2008)،قراءات في التجربة الهندية الرائدة في صناعات البرمجيات،مجلة الإقتصاد،معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسير المركز الجامعي،العدد04.ص23-ص40.
- محمد يعقوبي ، محمد زيدان ،(2016)،التعاون ٱلإقتصادي جنوب-جنوب بين معالم تطورإقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية،مجلة الباحث الإقتصادي ،العدد05،ص9-ص24.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Aberrahmane remili, Tiers monde et emergence d'un nouvel ordre ecomique international,office des publications universitaires,Alger.
- MAURICE Demers et PATRICK Dramé , (2014),le tiers monde post colonial,les presses de l'université de montéral ,.
- Phillippe braillard-mohammad-Reza Djillali,(1984)tiers-monde et relations internationales,Paris,Masson,.
- Rapport OCDE/PNUED ,vers une coopération pour un développement plus efficace, OCDE, France,2014

- lebdoui Salah,(1987),L'OPAEP et le tiers monde une expérience de coopération sud-sud, Alger ;offices des publication universitaires.
- Amin Samir et alii, (2005) Afrique exclussion programmé ou renaissance,Maisonneuve larose,..
- Amor GUIRA, Djamel Eddine BENAMIER, (2020), la coopération Sud-Sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie - Afrique, la revue d'enseignant chercheur des etudes juridiques, vol 05, N° 1,p48-p65..

- **مواقع الانترنيت**: .
  - موقع ويكيبيديا،الموسوعة الحرة www.wikipédia.orgتاريخ الإطلاع22//2020/09.
  - وثيقة نيروبي، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظمومة هيئة الأمم المتحدة www.fao.org.docrep.metting.pdf تاريخ الإطلاع2020/09/24.
- françois polet Retour d'une perspective sud-sud contexte,stratégie et porté wwwalterinfo,consulté 24/09/2020.